

الحدث السوري في ضوء التجربة العراقية: ضرورة الموقف المدعوم

علاء اللامي*

يمكن اختصار دروس التجربة العراقية التي سبقت وأعقبت حرب الغزو وإسقاط النظام الشمولي، وخصوصاً على صعيد رسم المواقف واتخاذها، بأنها قدمت صورة صافية عن سيادة العقلية «المانوية» التي لا تعترف إلا بوجود الأبيض والأسود، والمعبر عنها سياسياً بشعار «معنا أو ضدنا». لقد اعتمد النظام العراقي الشمولي وأنصاره هذه العقلية والشعار في تعاملهم مع الآخر، مثلما اعتمدها المحتلون الأجانب وحلفاؤهم في المعارضة العراقية آنذاك مع الآخر، وكان لبوش الصغير نسخته الخاصة والمحبية من هذا الشعار. لقد ترتب على ذلك عملياً، إلغاء المواقف المركبة والعميقة مهما كانت مكوناتها واتجاهات حركتها. وبالنتيجة، ألغى الحق في التفكير العقلاني لمصلحة تسديد المنطق الشكلاني «الخيطي»، الذي يستسهل إطلاق الأحكام والمواقف الاستثنائية، محاولاً استغفال وخذاع الجمهور العام وتضليله، ممارساً ضده نوعاً من القمع الناعم والمبرمج. لقد شكلت هذه العقلية الشمولية على الدوام المصدر الأصلي والتربة الخصبة للمظاهرة الفاشية في العصر الحديث، ولا فرق هنا بين فاشية تفود الحكم وأخرى تصارعها عليه بأبواتها ذاتها: السلاح والمال والخذاع الشمولي المانوي. كانت المعادلة التي حكمت المشهد العراقي آنذاك هي الأتنية: إما أن تكون مع النظام الشمولي أو مع الاحتلال الأميركي، فيما صدام أو بوش ولا ثالث لهما؛ تفرغت هذه المعادلة، في ما بعد، إلى تعبيرات وتجليات نظرية وعملية أخرى: فانت إما أن تكون مع خيار تغيير النظام بواسطة الحرب والاحتلال فتعتبر، بالتالي، مع الوطن والشعب... إلخ، أو أن ترفض الحرب والاحتلال فتكون بالتالي مع نظام صدام، وبالتالي فانت ضد الشعب والوطن... إلخ. أما أن تكون ضد نظام صدام وضد حرب الاحتلال في الوقت نفسه؛ فهذا ما يُعد تناقضاً عميقاً لا سبيل إلى فهمه من قبل العقلية الشمولية المانوية. يمكن هنا، تسجيل الحفظ الذي كرره البعض من زملائنا في الساحة السورية، ومفاده أن من غير الممكن المشابهة أو المطابقة بين المعارضة العراقية التي حملها الاحتلال الأجنبي إلى الحكم، وبين قوى

الانتفاضة الشعبية السورية التي تقارع النظام وتريد إطاحته. ولا يمكننا في الواقع، رفض هذا التحفظ ومضمونه تماماً، ولكنه لن يستقيم مع واقع الصراع السوري الحالي، ويكون ذا قيمة وفائدة، إلا إذا أخذنا بنظر الاعتبار أمرين: الأول، هو أن عويل بعض أطراف معارضة السورية، في الخارج خصوصاً، ودعواتهم إلى التدخل العسكري الأجنبي، لم يكن أقل صخباً وبؤساً من عويل المعارضة العراقية في الخارج آنذاك في هذا الاتجاه، إن لم يكن قد فاقها ابتداءً. والثاني، هو أننا نتحدث الآن، وقبل وقوع كارثة التدخل العسكري الأجنبي في سوريا، وليس بعده كما هي الحال في العراق، ولو كنا نتحدث في ظرف مختلف «معاكس»، لما بقي لهذا التحفظ أية قيمة. لقد حاولت أطراف عراقية معارضة للحرب وللنظام معاً آنذاك، مقاومة هذه المعادلة التبسيطية المضادة للعقل، عبر التبشير بموقف «ثالث» مُركّب خلاصته: نرفض النظام الشمولي ونطالب برحيله، ونرفض تغييره بواسطة حرب الاحتلال بل بوسائل أخرى؛ لم يكن مُقَدِّراً لهذا الموقف أن ينتصر أو يسود في النهاية، وخصوصاً أنه كان مجرد موقف سياسي لقوى صغيرة مشتتة، وعزلاء تماماً، لا تتمتع بالوزن السياسي المكافئ للقوى الأخرى «الحرجية»، أي التي أخذت بخيار الحرب، ودخلت في التحالف العسكري الغربي. لقد كانت مساهمة النظام البعثي العراقي لا تقل سلبية عن مساهمة المحتلين الأجانب وحلفائهم المحليين، في بلوغ ذروة الأزمة وتدمير العراق، حين رفض إمكانية التفكير، مجرد التفكير، بديل آخر يفك احتكاره للحكم طوال أربعة عقود، وجشعه الدموي للحفاظ عليه، حتى لو اضطر «إلى تسليم العراق أرضاً بلا شعب للعدو»، حسب العبارة الشهيرة التي نسبت إلى صدام حسين، ولا يبدو أن رفيقه السوري مختلفاً عنه هنا كثيراً؛ يكاد هذا الدرس، يتكرر اليوم في المشهد السوري، وبما لا يقل فظافة، الأمر الذي دفعت وتدفع ثمنه جماهير الحراك الثوري السوري في الداخل، التي سطررت أروع ملامح الفداء والتضحية من أجل الحرية والكرامة. هنا أيضاً يمكن تلخيص الحالة السائدة على صعيد المواقف في المشهد السوري بالتالي: إن أنت وقفت مع الثورة الشعبية السورية وطالبت

برحيل النظام الشمولي، عدك النظام وأنصاره مؤيداً لحرب التدخل الغربية ضد سوريا وعميلاً وامتداداً للغزاة الغربيين. وإن أنت رفضت التدخلات الخارجية والإرتباط العلني لبعض القوى السورية المعارضة، بدول لا علاقة لها من بعيد أو قريب بالديموقراطية والكرامة الإنسانية، دول قروسطية متخلفة تعدّ الثروات الوطنية مصرف جيب، وملكاً شخصياً للحاكم وأفراد عائلته وحاشيته كالسعودية وقطر؛ فقد أصبحت مدافعاً عن النظام في دمشق ومجرد «شبيح»، حتى لو كنت تجهل معنى هذه الكلمة. هناك تجليات فرعية عديدة لهذه الخلاصة، لكننا لا نخرج عن الخطوط العريضة التي بينهاها. لكنّ الباعث على التفاؤل والأمل، هو أن المدافعين عن المواقف المركبة والعميقة، الراضين لابتزاز المانويين في السلطة والمعارضة السوريتين، أكبر

أن تكون ضد نظام صدام وضد حرب الاحتلال في الوقت نفسه فهذا ما يعد تناقضاً عند البعض

تأثيراً ومساهمة في الحراك الثوري على الأرض من أطراف أخرى تجاهر بالتدخل العسكري الأجنبي، بل إنهم نجحوا حتى الآن في تحجيم دعاة التدخل العسكري الأجنبي من دون أن يتخلوا قيد أنملة عن رفضهم للنظام الشمولي ونضالهم السلمي ضده حتى إطاحته. هذا ما يمكن تلمسه في مداخلات العديد من أقطاب الحراك الثوري ومواقفهم، كميشيل كيلو وحسين العودات وعارف دليلة وفابيز سارة وهيثم مناع وغيرهم. إن من يتابع تصريحات ميشيل كيلو وزملائه ومدخلاتهم السياسية، يشعر بأن الأمور لم تفلت بعد من أيدي قيادات الحراك الثوري، وأن النظام وخصومه من دعاة التدخل العسكري الأجنبي يحسبون لهم حسابهم. ولكنّ لنكن واضحين وصرحاً، فحتى هنا، يمكن أن نجد بعض تمثيلات المواقف المثيرة للجدل.

من ذلك مثلاً، صمت بعض هؤلاء الأصدقاء عن التجاوزات والتصرفات الطائفية والتكفيرية، مع أن بعضها لا يقل دموية عن تصرفات القوات الحكومية، والتي تقوم بها جماعات مسلحة «معارضة» ناشطة على الأرض، أو اعترافها بهذه التجاوزات مع محاولة التهوين منها والتقليل من شأنها. الأمر نفسه يحدث حين تصدر تصريحات وتصرفات ارتزاقية وتحريضية مضرّة وغير مقبولة من بعض من يوصفون بمعارضة الخارج وبعضها بلغ درجة أضرت بالحراك الثوري فعلاً وورطت النشطاء السلميين في مغامرات مسلحة معزولة ولا أفق لها أحياناً، وغير مبررة بعامل الدفاع عن النفس بشكل جلي. على المقلب الآخر، لكن في اتجاه مغاير شكلاً، نجد شيئاً شبيهاً بهذا، فبعض ممن يعلنون رفضهم للدكتاتورية الحاكمة في دمشق كنوع من «تحية الصباح الواجبة»، لا يلبثون أن يصوبوا جام غضبهم على المعارضة السورية ككل، وعلى الحراك الشعبي الثوري السوري بكافة تجلياته، مساوين هكذا، بين انتفاضة سلمية عظيمة، وجماعات مسلحة بدأت معزولة وحولها قمع النظام الدموي إلى كيانات مسلحة نامية باستمرار وحالات دفاع مشروع ومبرر عن النفس بالسلاح في مواجهة عنف وقسوة القمع الحكومي. هذا البعض، يسكت جزئياً أو تماماً عن بشاعة الحل الأممي الذي يطبقه النظام، وعن التجاوزات الدموية التي يرتكبها، ولكنه يشهر عالياً تجاوزات المجموعات السلفية المعزولة. إن هؤلاء يحملون المعارضة مسؤولية وصول الأزمة إلى ما وصلت إليه، لأنهم خاضعون للغرب الرافض للحوار السوري الداخلي، وهذا أمر يصح مع بعض الأطراف وليس كلها. ولكنّ ماذا بخصوص مسؤولية النظام الشمولي السوري ذاته عن وصول الأزمة إلى ما وصلت إليه، وتعطله لآية إمكانية للحوار بإجراءاته الانفرادية والاستثنائية؟ ماذا بخصوص تفرده في طرح البرامج والمشاريع والخطط التي يجب أن يسميها «إصلاحية»، ورفضه الاعتراف بالآخر؟ لقد شكّل النظام لجاناً، وغير دستوراً بنفسه، ثم أجرى عليه استفتاءً بيروقراطياً بإدارته، ومن ثم أجرى انتخابات تشريعية تحت إشرافه وسيطرته، فيما كان الدماء تسفك في الشوارع المنتفضة، فهل هذا هو الحوار

العيش داخل «الفقاعة الثورية»

ورد كاسوحة*

لم يكن ممكناً قبل فترة أن يقتنع المرء بأن المخاض الذي تمر به المنطقة سينتشر بعض الشيء، وستأخذ نهايته لو قدر له أن ينتهي شكل المجاز. طبعاً في المجاز ومتفرعاته لا توجد أثمان ولا بشر يطحنون يومياً بالعشرات ليرفعوا هذا الثمن إلى مرتبة تليق بالسرديات الكبرى (الحرية، الكرامة... الخ). ولأنه كذلك (أي المجاز) فلا يبدو مطابقاً كثيراً لواقع ينزف من دون انقطاع، ونكاد نلمس دمويته ووحشيته ملمس اليد. فثمة مشكلة فعلاً في توصيف ماهية ما يحدث اليوم أمامنا. كل ما نراه بالعين المجردة يقول لنا بأن الثمن الباهظ الذي تدفعه الشعوب لا يمكن أن يكون إلا مقدمة «لشيء عظيم» سوف يحدث لاحقاً. هكذا قرأنا في كتاب الثورات الشعبية التي عدت بالدم والرؤوس المقطوعة. من جهة أخرى بدأت تلوح في أفق التجارب الدموية (ليبيا مثلاً) التي ظهر سياقها الفعلي أخيراً، علائم على أن «الشيء العظيم» الذي

افترضنا حدوثه لم يستحق عظيمته فعلياً. يبدو أننا أسرفنا كثيراً في نمذجة فكرة الثورة وفي ربط نسقها الدموي ميكانيكياً بفكرة التغيير الجذري. علينا من الآن وصاعداً أن نعيد قراءة التاريخ مجدداً، وأن نكف عن محاكمة ما يجري حالياً من موقع من يعتقد أن كتالوغات الثورات كافية وحدها ملامسة الواقع والاشتباك معه. الكتالوغ مفيد حتماً، وقد يعيننا على فهم أفضل لمشكلة انفلات العنف الانتقاصي عقب أي ثورة تحدث، إلا أن مشكلته تكمن في كونه نظرياً أكثر من اللازم، ومتسقاً في وحدة عضوية لا يبدو أن السياق الراهن للأحداث يلائمها كثيراً. حتى اليوم لم تحدث تغييرات جذرية قادرة على إيقاف الدم الذي أهرق في الشوارع حقه. هذه أول مسلمة أسقطتها الاحتجاجات العربية من كتالوغ الثورات الراديكالية. أما القطيعة الجذرية مع النظم المافياوية المجرمة فلا نكاد نرى لها أثراً في كل الحراك الحاصل في المنطقة من تونس إلى البحرين. وهذه هي المسلمة الثانية التي أسقطت بدورها من الكتالوغ، وعندما تسقط مسلمتان

أساسيتان كهاتين من حساب «الثورة» فهذا يعني أن المعيارية التي تعود إليها في كل شاردة وواردة بشأن الحراك ما عادت تحوز الهيمنة الرمزية ذاتها. واستمرار العمل بتلك المعيارية لدى البعض لا ينبئ بأننا في طريقنا إلى الخروج من الفقاعة. هنالك من خرج منها فعلاً ومن هو في طريقه إلى ذلك، إلا أن الكتلة الوازنة التي صنعت الخطاب الأيديولوجي للمرحلة لا تزال تعاند فكرة الخروج من الفقاعة. قد لا يكون مناسباً أصلاً خروج هؤلاء من «قوقعتهم»، فلو فعلوا ذلك لقدموا لرفاقهم المختلفين معهم بشأن توصيف ما يحدث فرصة لخلخلة الهيمنة الأيديولوجية المفروضة (من جانبهم)

القطيعة الجذرية مع النظم المافياوية المجرمة لا نكاد نرى لها أثراً في كل الحراك الحاصل في المنطقة

على خطاب الثورة. وهي هيمنة مستمرة رغم «هشاشة مضمونها»، ورغم اختلاف السياق الذي أنتجها عن سياقات تاريخية أخرى في القرنين التاسع عشر والعشرين. في ذلك الوقت، كانت الأمور أكثر وضوحاً وأقل التباساً بكثير مما هي عليه الآن. كان واضحاً حينها أن الصراع إنما هو بين طبقات اجتماعية أو ما يماثلها. حتى عندما بدا لشخص مثل لينين أن الطبقات في مجتمع إقطاعي متأخر صناعياً وتسوده «علاقات فلاحية» ليست مؤهلة (أي الطبقات) لخوض صراع طبقي بالمعنى الماركسي لم يتردد في متابعة كفاحه رغم «عجز الواقع عن

الحاق بالنظرية». صحيح أن هذه العبارة هي من الأسباب التي أفضت لاحقاً إلى انهيار التجربة من داخلها، إلا أنها كانت حقيقية في وقتها ومتسقة تماماً مع سياق الظهور الجنيني للطبقات، ومع خوضها صراعاً فعلياً ضد بعضها البعض. وكما في روسيا كذلك في الصين (إيران «الثورة» ليست نموذجاً للصراع بين الطبقات الاجتماعية) حيث ارتأى ماو تسي تونغ أن الطريق إلى القطيعة مع هيمنة طبقات بعينها على إنتاج الثروة (بغرض نهجها من الأقلية وتوزيع الفئات على الأكثرية) داخل الصين هو اتباع نموذج خاص سماه في حينه «الثورة الثقافية». من هنا مثلاً نشأ التيار الماوي الذي حاربه الشيوعية السوفياتية في نسختها الستالينية البشعة واعتبرته تحريفاً للماركسية، تماماً كما تعاملت مع تجربة تيتو من بعد. هذه كلها تجارب أفضت فيما بعد إلى عكس ما نظرت له، لكن نشأتها كانت في سياق تبلور هوية واضحة للصراع بين الطبقات حول آلية إنتاج الثروة وتوزيعها داخل المجتمع. أحياناً كانت الجهود التي تحاول مجاراة تلك التجارب، وصياغة هوية طبقية «مشابهة» للاحتجاجات العربية تتمر شيئاً ما، وأحياناً أخرى كانت تفشل، لكن كل ذلك كان يجب أن يبقى في إطار الاشتباك مع الواقع وتفكيكه، لا في إطار مسخه حتى يصبح ملائماً للنموذج أو الكتالوغ. في الحالة الأولى أصابت بعض المحاولات نجاحاً محدوداً وهامشياً. أما الحالة الثانية فبدا تماسكها الأيديولوجي أقل بكثير مما كان عليه قبل الاشتباك مع الواقع ومحاولة لي عنقه. وينسحب الأمر هنا على جدلية الثمن والتغيير كما على تماسك الخطاب الأيديولوجي واستمرار هيمنته من عدمها. كل ما فعلته القراءة الحرفية لكتالوغ الثورات أنها أسرفت في نمذجة الواقع وفي صرف النظر عن تناقضاته

■ نائب رئيس التحرير: بيار ابي صعب ■ مدير التحرير: إيلي شلموب، وفيف قانصوه ■ إفتصاد: محمد زبيب ■ محليات: حسن عليف ■ مجتمعي: مهدي زرافط ■ عالم: حسام كفتاني ■ ثقافة: وائل، اهل الاندري ■ وحدة البحوث: عمر شبابة

■ المدير الفني: اميل منعم ■ مدير الموقع الإلكتروني: منصور عزيز

■ رئيس مجلس الإدارة: ابراهيم الامين ■ الإدارة المالية: فادي خليل ■ الموارد البشرية: رينا اسماعيل

■ المكاتب: بيروت - فردان - شام - دونا - سنتر كونيورد - الطائف ■ السادس ■ تليفاكس: 01759500 01759597 ■ ص.ب 5963/113 www.al-akhbar.com

■ الاعلانات: Tree Ad 03 / 252224 - 01 / 611115 ■ التوزيع: شركة اللوانك 03 / 828381 - 01 / 666314 - 15

الزخار

تأسست عام 1953

تصدرت شركة «الخبر بيروت»

رئيس التحرير المؤسس

جوزف سلحانة

(2006-2007)

مستشار مجلس التحرير

انسوي الحاج

رئيس التحرير: المدير المسؤول

ابراهيم الامين